



مجلة الدراسات والبحوث القانونية دولية علمية أكademie سداسية محكمة (مصنفة C)، تصدر عن مخبر الدراسات والبحوث في القانون والأسرة والتنمية الإدارية بكلية الحقوق والعلوم السياسية بجامعة محمد بوضياف بالمسيلة - الجزائر

Legal deposit الإيداع القانوني 293-2016

EISSN 2676-1688 الترقيم الدولي الإلكتروني

ISSN 2437-1084 الترقيم الدولي

المسيلة في: 20/06/2021

رقم: 19/م.د.ب.ق/2021

## إشهاد بالنشر

يشهد السيد رئيس تحرير مجلة الدراسات والبحوث القانونية بجامعة محمد بوضياف بالمسيلة بأن:

الدكتور: عبد الله زيري - كلية الحقوق والعلوم السياسية بجامعة محمد بوضياف بالمسيلة.

قد نشر له بحثاً بعنوان:

"المجتمع المدني في الجزائر: بين المضمون التطوعي والغاية السياسية"

في مجلة الدراسات والبحوث القانونية، المجلد (6) - العدد (2) الصادر شهر جوان 2021.

سلمت هذه الشهادة لاستعمالها في حدود ما يسمح به القانون



جامعة محمد بوضياف بالمسيلة  
كلية الحقوق والعلوم السياسية



p

Mohamed Boudiaf University, Msila  
Faculty of Law and Political Sciences



# مجلة الدراسات والبحوث القانونية

دورية دولية أكademie محكمة تعنى بالدراسات والبحوث العلمية في القانون  
تصدر عن مخبر الدراسات والبحوث في القانون  
والأسرة والتنمية الإدارية بكلية الحقوق والعلوم السياسية - جامعة محمد بوضياف بالمسيلة - الجزائر

المجلد 6 العدد 2 - جوان 2021

الترقيم الدولي: 2437-1084  
ISSN: 2676-1688  
الترقيم الدولي الإلكتروني: 2016-293  
الإيداع القانوني: 2016-293

17

مجلة الدراسات والبحوث القانونية  
Journal of Legal Studies and Researches

# Journal of Legal Studies and Researches

International, Scientific, Refereed Journal of Law

Issued by Laboratory of Studies and Researches in Law, Family, and Administrative  
Development, Faculty of Law and political Sciences, Mohamed Boudiaf University, Msila,  
Algeria

Volume 6 Issue 2 - June 2021

ISSN: 2437-1084  
Legal deposit: 2016-293  
Eissn: 2676-1688

17

# مجلة الدراسات والبحوث القانونية

دورية دولية علمية أكاديمية سداسية محكمة ومصنفة (ج) (C)، تصدر عن مخبر الدراسات والبحوث في القانون والاسرة والتنمية الإدارية، بكلية الحقوق والعلوم السياسية بجامعة محمد بوضياف بالمسيلة - الجزائر

Legal deposit 2016-293 الإيداع القانوني	EISSN 2676-1688 الترقيم الدولي الإلكتروني	ISSN 2437-1084 الترقيم الدولي
---	---	-------------------------------------

## المجلد 6 العدد 2

موقع المجلة على الانترنت:

<http://www.univ-msila.dz/jlsr>

موقع المجلة على البوابة الجزائرية للمجلات العلمية ASJP

<https://www.asjp.cerist.dz/en/PresentationRevue/461>

البريد الإلكتروني للمجلة:

jlsr@univ-msila.dz

العنوان البريدي:

السيد رئيس تحرير مجلة الدراسات والبحوث القانونية (JLSR)

مخبر الدراسات والبحوث في القانون والاسرة والتنمية الإدارية

كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد بوضياف. ص ب: 166 اشبيليا- المسيلة - الجزائر.

الهاتف: (00213) 035.54.05.05

البريد الإلكتروني للمجلة: jlsr@univ-msila.dz

Adresse:

Editor in chief Journal of Legal Studies and Researches

Laboratory of Studies and Research in Law, Family, and Administrative Development, Faculty of Law and Political Sciences, Mohamed Boudiaf

University, M'sila, Algeria

Tél/Fax: (00213) 035.54.05.05

E-mail: jlsr@univ-msila.dz

**الرئيس الشرفي للمجلة:**

**أ.د/ بداري كمال**

**مدير جامعة محمد بوضياف بالمسيلة**

**رئيس التحرير:**

**أ.د/ الطيب بلواضح**

**أمانة التحرير:**

**د/ ابراهيم رابعي (جامعة محمد بوضياف بالمسيلة الجزائر)**

**د/ مسعود رويسات (جامعة محمد بوضياف بالمسيلة الجزائر)**

**د/ محمد الطاهر بلموهوب (جامعة محمد بوضياف بالمسيلة الجزائر)**

**د/ ياسين مقدم (جامعة محمد بوضياف بالمسيلة الجزائر)**

**د/ العمريه بوقرة (جامعة محمد بوضياف بالمسيلة الجزائر)**

**د/ عادل ذبيح (جامعة محمد بوضياف بالمسيلة الجزائر)**

**التدقيق اللغوي:**

**د/ العربي عبد القادر (اللغة العربية)، (جامعة محمد بوضياف بالمسيلة الجزائر)**

**د/ حورية ميهوبي (اللغة الاجنبية)، (جامعة محمد بوضياف بالمسيلة الجزائر)**

**السكرتارية:**

**أ/ بحاش هجيرة**

**الإخراج الفني:**

**د/ محمد جمعي**

## شروط النشر:

- تستقبل المجلة البحوث والدراسات الأكاديمية العلمية في مختلف مجالات القانون، وتحضع هذه البحوث لمعايير وشروط التحكيم في البحث العلمي الأكاديمي من قبل المختصين، ولجنة الخبراء.
- تقدم البحوث المقدمة للنشر لتقويم أولى من قبل هيئة التحرير لتحديد مدى التزامها بتعليمات النشر.
- يلتزم أصحاب البحوث والدراسات الأكاديمية العلمية بالقواعد التالية:
  - أن يكون البحث في نطاق اختصاص المجلة وأن يتسم بالجدية والإضافة.
  - أن لا يكون البحث منشوراً أو مقدماً للنشر في مجلة أخرى أو جزء من بحث علمي، أو دراسة أكاديمية.
  - أن تتضمن الورقة الأولى العنوان الكامل للمقال باللغة العربية والإنجليزية ، كما تتضمن اسم الباحث (الباحثين) ورتبته العلمية، والمؤسسة التابع لها، والبريد الإلكتروني.
  - كما تتضمن ملخصات باللغة العربية وباللغة الإنجليزية في حدود 6 أسطر.
- يعكس الملخص جمل أفكار البحث دون التطرق للتفاصيل الدقيقة، فيه يركز الباحث على هدف البحث أي الغاية منه (مشكلة البحث المطروحة)، ومنهجية العمل المتبعه، كذلك عرض لأهم النتائج الرئيسية المتوصل إليها. على الباحث تفادى احتواء الملخص على: قميش أو إحالة لمراجع آخر؛ استخدام المختصرات وإشارات الإعارة (...إلخ)؛ إدراج جملة غير كاملة؛ استخدام المصطلحات الغامضة؛ استخدام أي نوع من الأشكال، الجداول أو الإشارة إليها.
- تكتب بعد كل ملخص الكلمات الدالة للبحث.(Keywords) على أن لا تتجاوز 5 كلمات.
- يجب أن تتضمن مقدمة المقال على: تمهيد مناسب للموضوع، الإشكالية، الفرضيات (إن وجدت)، أهداف البحث، المنهجية المتبعه والمخطط العام للبحث (يفضل التقسيم الثنائي أو الثلاثي للمادة العلمية إلى محاور..).
- تتضمن خاتمة المقال: خلاصة لموضوع البحث، أبرز النتائج الرئيسية المتوصل إليها، المقترنات وآفاق البحث إن وجدت. (بنفس التنسيق المعتمد لنص المتن).
- يجب أن يكون المقال متسمًا بالدقة والسلامة اللغوية، (حيث يجب أن لا يتعدي المقال 20 صفحة ولا يقل عن 10 صفحات بهذا الحجم المحدد في النموذج أو قالب المجلة)
- يجب على المؤلف عدم الكتابة في رأس و تذليل الصفحة مطلقا.
- تمتلك المجلة حقوق نشر البحوث المقبولة فيها للنشر، ولا يجوز نشرها لدى جهة أخرى إلا بعد الحصول على ترخيص رسمي من المجلة.

- لا تقبل المقالات التي لا تتحم شروط النشر.
- لا تعبر المواد المقدمة للنشر إلاً عن آراء أصحابها.
- لا ترجع الموضوعات لأصحابها سواء نشرت أم لم تنشر.
- المجلة غير مسؤولة عن أي إخلال بقواعد الحماية الفكرية.
- يجب على المؤلف أن يتبع الإرشادات في دليل وتعليمات المؤلف.
- يرسل المؤلف خطاب التعهد لبريد المجلة ممضي.
- يجب أن ترسل البحوث حسرا على الرابط الخاص بمجلة الدراسات والبحوث القانونية على منصة المجلات العلمية الجزائرية التالي:

<https://www.asjp.cerist.dz/en/PresentationRevue/461>

#### — الهامش والمراجع:

ترقى المراجع تسلسليا حسب ظهورها في نص المتن، وتكتب الهامش والمراجع بطريقة آلية وتعرض في آخر المقال (End of Document) بالترتيب التالي:

المؤلفات: الاسم الأخير، ثم الاسم الأول للمؤلف(ة)، (سنة النشر)، عنوان الكتاب، الناشر، بلد النشر.  
الأطروحات: الاسم الأخير، ثم الاسم الأول للباحث(ة)، (سنة النشر)، عنوان الأطروحة، القسم، الكلية، الجامعة، البلد.

المقالات: لقب واسم المؤلف(ة)، (سنة النشر)، عنوان المقال، اسم المجلة، المجلد (العدد)، الصفحات؛  
المداخلات: الاسم الأخير، ثم الاسم الأول للمؤلف(ة)، (تاريخ انعقاد المؤتمر)، عنوان المداخلة، عنوان المؤتمر، الجامعة، البلد؛

المواد القانونية: المادة/ المواد (XX): نوع الوثيقة (الاتفاقيات الدولية، الدستور، القانون العضوي، القانون العادي، الأوامر، المراسيم، اللوائح والتعليمات...)، رقم الوثيقة، تاريخ الوثيقة، مضمون الوثيقة، الجريدة الرسمية (ج.ر)، العدد والتاريخ الذي صدرت فيه، الصفحة (ص)/ الصفحات (ص ص).

#### — الأحكام والقرارات القضائية:

ذكر المجهة القضائية المصدرة للحكم/ القرار، الغرفة صاحبة الاختصاص (الغرفة الاجتماعية، الجنائية، المدنية) ...، رقم الملف، تاريخ الحكم/ القرار، ذكر أطراف النزاع، مصدر القرار (عنوان المجلة، رقم العدد وتاريخه)، الصفحة (ص).

موقع الانترنت: اسم الكاتب (السنة) ، العنوان الكامل للملف، ذكر الموقع بالتفصيل:

[http://adresse complète \(consulté le jour/mois/année\)](http://adresse complète (consulté le jour/mois/année))

## الافتتاحية

بعون الله وبحمده تكللت جهود طاقم مجلة الدراسات والبحوث القانونية بتصنيفها ضمن المجالات المعتمدة والمصنفة وفقا للقرار الوزاري رقم 442 المؤرخ في 22 أفريل 2021 الذي يحدد قائمة المجالات العلمية الوطنية من صنف "ج"، وهذا يرجع الى جهود كل المساهمين من قريب او من بعيد في اثراء المجلة وترقيتها، وبهذه المناسبة لا يسعنا الا ان نتقدم بالشكر والامتنان الى الممئتين العلمية والاستشارية للمجلة دون ان ننسى كل الباحثين الذين لولا مساعيهم لما ارتفعت المجلة الى هذا المتصاف. وكذا طاقم تحرير المجلة، ونحن بإذن الله مصممون على مواصلة العمل لتحقيق المزيد من التقدم والوصول بالمجلة إلى أفضل التصنيفات الدولية.

هذا وقد احتوى هذا العدد الذي بين ايديكم (المجلد 6 العدد 2) على مجموعة من المقالات ذات البعد الوطني والدولي، وكذا مقالات تتناول الواقع المعاش بالتحليل والاستشراف، ولعل أهم المواضيع هي كوفيد والتلاصقي الالكتروني... حيث وسبب جائحة كورونا فرض على العالم استخدام التكنولوجيا الرقمية في جميع المجالات وأطر الحياة.

هذا ونحيي بالباحثين الذين يودون نشر بحوثهم في المجلة أن يحرصوا على الالتزام بدليل وتعليمات المؤلف وشروط النشر حتى يتسمى تقديم الأفضل والأجود من البحوث والدراسات للقارئ الكريم.

رئيس التحرير  
أ.د/ الطيب بلواضح

## الفهرس

الصفحة	الموضوع
9	الافتتاحية
13	<b>التقاضي الالكتروني على ضوء أحدث التعديلات بين التطلعات والتحديات</b> بن عيرد عبد الغني - جامعة أكس مرسيليا، فرنسا بوضياف هاجر - كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان
32	<b>حدود المنافسة في الإجراءات الخاصة ذات النمط المستعجل والسريع في مجال الصفقات العمومية</b> عشاش حمزة، خضرى حمزة - كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد بوضياف، المسيلة
48	<b>إدارة التأمينات لمصلحة الغير - وكيل التأمينات في القانون المدني الفرنسي نموذجاً -</b> يوسف توكويوت، يزيد دلال - كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان
67	<b>الحماية القانونية لحق الطفل في الجنسية في ظل الأمر 05-01 المعدل والمتمم للأمر 70-86 المتضمن قانون الجنسية</b> عمارة عمارة - كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد بوضياف، المسيلة
82	<b>الرقابة الدولية على تنفيذ اتفاقية حماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم</b> مبروك جنيدى - كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد بوضياف، المسيلة
102	<b>مكانة الرقابة على دستورية القوانين في ظل القواعد الدستورية المتبعة في دول المغرب العربي: الجزائر، المغرب، (نموذج)</b> بن لقريشى مصطفى - كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد بوضياف، المسيلة
118	<b>المواجهة الجنائية لظاهرة التحرش الجنسي ضد المرأة العاملة</b> خلفة سمير - كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة برج بوعريريج
138	<b>التدريب ودوره في مكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية</b> كمال بوعباية، السعيد برابح - كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد بوضياف، المسيلة

153	جريدة الاتجار بالبشر في المنطقة العربية: بحث في الاسباب وسبل المواجهة زريق نفيسة، مقدم الياسين - كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد بوضياف، المسيلة
171	أسس النظرية العلمية الواقعية للعلاقات الدولية: من الطبيعة البشرية إلى الفوضى الدولية محمد الطاهر عديلة - كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد بوضياف، المسيلة
186	دور الجادة كشرط موضوعي في جودة الاختراع عبد الصمد ريمة، مصعور جليلة - جامعة باتنة 1
201	المجتمع المدني في الجزائر... بين المضمون التطوعي والغاية السياسية عبد الله زبيري - كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد بوضياف، المسيلة
216	تحديات بناء نموذج الدولة الحديثة في العراق بعد 2011 عبر ثلاثة: الريع، الموية والمساواة زروقة اسماعيل - كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد بوضياف، المسيلة
229	الوضع القانوني لللاجئ البيئي حمد صبرينة، خلفة نادية - كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الحاج لخضر، باتنة 1
249	التوسيع في تحريم أفعال الفساد بموجب قانون الوقاية من الفساد ومكافحته دخان آمال - كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد بوضياف، المسيلة
269	ظروف تطور الدبلوماسية والقواعد المنظمة لها قسمية محمد - كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد بوضياف، المسيلة
283	آثار تنفيذ عقد الوكالة الحفزة في ظل المرسوم 18-199 المتعلق بتفويضات المرفق العام عبد العالى حفظ الله، فواز جلط - كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد بوضياف، المسيلة
298	الفترة الأمنية كآلية لتكرير قوة الحكم الجزائري وفقاً للتشريع الجزائري بن يونس فريدة - كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد بوضياف، المسيلة
316	حق ذوي الإعاقة في الوصول للمعلومات: المعلومات الوقائية من كوفيد 19 نموذجاً هاجرة بونناد - كلية الحقوق بجامعة بلحاج بوشعيب بعين تموشنت
334	حدود تدخل القاضي المدني لإعادة التوازن المالي للعقد مصدق فطيمية الزهراء، بقة عبد الحفيظ - كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد بوضياف، المسيلة

348	دور المواطن في تعزيز الأمن الجماعي في ظل التطورات الإعلامية الراهنة كلييات السعيد، شطاب كمال - كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد بوضياف، المسيلة
359	السلطات المستقلة في مجال الإعلام في القانون الجزائري والقانون الفرنسي-دراسة مقارنة زهام عبد الله - كلية الحقوق، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف
379	مساهمة المنظمة العالمية للملكية الفكرية في إرساء قواعد دولية لحماية حقوق الملكية الفكرية ليلي بن حليمة - كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد بوضياف، المسيلة
397	تعزيز دور البلدية في دعم الاستثمار المحلي في الجزائر كآلية لإصلاح الجماعات المحلية على ضوء قانون 10/11 عزبة بوعيسى - جامعة مولود عماري، تizi وزو محمد بلعسل - كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد بوضياف، المسيلة
417	كوفيد 19 وتأثيره على عقود النقل معداوي نجية - كلية الحقوق، جامعة لونيسى علي، البليدة
434	خلفيات الهوية السياسية الأمريكية حورية ميهوبي - جامعة المسيلة
445	التطبيق لعدم الإنفاق في قانون الأسرة الجزائري هشام ذبيح - المركز الجامعي سي المواس ببريكة
463	المنظومة الأمنية الأوروبية الجديدة: تحول الأدوار وتجديد المهام فاتح النور رحمني - كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد بوضياف، المسيلة
477	الاتجار بالأطفال... قراءة تحليلية للميثاق الإفريقي لحقوق ورفاه الطفل الإفريقي لعام 1990 عبد اللطيف دحية، محمد مقيرش - كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد بوضياف، المسيلة
492	حق النفاذ إلى المعلومة قاعدة أساسية في النظام الديمقراطي والحكم الرشيد كسال عبد الوهاب - كلية الحقوق والعلوم السياسية جامعة سطيف 2

## المجتمع المدني في الجزائر... بين المضمون التطوعي والغاية السياسية

**Civil Society in Algeria ... between the Voluntary Content and the Political Goal**

عبد الله زبيري

جامعة محمد بوضياف المسيلة، abdallah.zoubiri@univ-msila.dz

تاريخ النشر: 20/06/2021

تاريخ القبول: 26/05/2021

تاريخ الاستلام: 25/04/2021

**ملخص:**

تحاول هذه الورقة البحثية دراسة واقع المجتمع المدني ، في مرحلة فاصلة تعرفها الجزائر في تغير جوهري مس المجتمع وبعض أبنائه من علاقات اجتماعية ،اقتصادية ، سياسية وثقافية و تحليل الإطار الذي يحكم عمل هذه المنظمات ورصد أبرز التطورات السياسية في محاولة لصياغة مشهد سياسي جديد ،مع التركيز على الأدوار المتوقرة من المجتمع المدني في الراهن السياسي وتجاوز وظيفته التطوعية في ثبيت القيم الإيجابية للمجتمع و المساهمة في التنمية و ترسیخ الثقافة التشارکية في أعمال التضامن والعمل الخيري التطوعي ، مما مكن من رؤية تغيرات في المبادئ كجزء من تطور المجتمع المدني وقيامه بالمبادرات الذاتية وتقديم المقترفات وهي محاولة أيضا لرصد أدواره وتوسيع نفوذه وآليات تأثيراته السياسية .

**كلمات مفتاحية:** المجتمع المدني ، العمل التطوعي ، أجيال المجتمع المدني ، التحديات السياسية.

**Abstract:**

This research paper tries to study the reality of civil society, in a watershed stage that Algeria knows about a fundamental change affecting society and some of its structures of social, economic, political and cultural relations, analyzing the framework that governs the work of these organizations and monitoring the most prominent political developments in an attempt to formulate a new political scene. This made it possible to see changes in principles as part of the development of civil society and its self-initiatives and proposals. Also an attempt to monitor his roles, the expansion of his influence, and the mechanisms of his political influence.

**Key words:** civil society, voluntary work, generations of civil society, political challenges.

## 1. مقدمة :

بعد المجتمع المدني من أهم الموضوعات، إثارة للجدل بين العلماء والمفكرين لارتباطه ببعض الجوانب السياسية واتصاله الوثيق في بعض الأحيان بالمسائل الإيديولوجية هذه الاختلافات لا تزال مصدرًا خصبا للباحثين والمنشغلين بهذا المجال منذ حقبات تاريخية طويلة.<sup>1</sup>

لهذا أصبح هذا المفهوم رهاناً نظرياً، حيث على ابعاده جدید لأكثر من حقل معرفي، فكانت السوسيولوجيا واحدة من تلك الحقول ولعل ابرز ما أكده عليه هذا المفهوم هو تحدي افتتاح حقول المعرفة على بعضها البعض خصوصاً الاقتصاد السياسي والتاريخ والعلوم السياسية.<sup>2</sup>

وشهدت العقود الثلاثة الأخيرة إحياء مصطلح المجتمع المدني من جديد ليشير إلى مجموعة التنظيمات الطوعية والاختيارية القائمة فعلاً في معظم المجتمعات المعاصرة، مثل النقابات المهنية والعمالية والاتحادات رجال الأعمال والجمعيات الأهلية وغيرها من تنظيمات وربما يكون من المفيد الإشارة إلى أن إحياء مفهوم المجتمع المدني بصيغته الجديدة لم يكن إلا نتاج أزمات متعددة.

فكان للأحداث أوروبا الشرقية الفضل في تسليط الأضواء على دور المجتمع المدني في عملية التحول الديمقراطي، إضافة إلى الأزمات المتتالية التي شهدتها دولة الرافاهية في أوروبا الغربية قبل سنوات مما حدث في أوروبا الشرقية، هي التي أدت إلى بلورة وتكوين مفهوم المجتمع المدني.<sup>3</sup>

مع هذه التغيرات التي حدثت على المستوى العالمي والإقليمي شهدت منظمات المجتمع المدني أيضاً تغيرات في أدوارها وأنشطتها وذلك بالارتباط مع سياق التطورات السياسية في مجتمعاتها والتي عرفت ظهور فاعلين جدد داخل هذا النسق، خصوصاً المدافعة عن حقوق الإنسان والمشاركة في عملية التحول الديمقراطي وصنع السياسات العامة.

إضافة إلى التطورات التي شهدتها العالم الحديث وساهمت العولمة بشكل مباشر في تفعيل حركة المجتمع المدني وتكتيف نشاطه باستخدام أدوات ووسائل جديدة خاصة القضايا والمشاكل التي جاءت بها مثل حماية البيئة من التلوث وموضوعات الفقر والهجرة ومشكلات اللاجئين.<sup>4</sup>

والجزائر كغيرها من الدول لم تكن بمفرأة عن محيطها ولم تسلم من موجة التحول الديمقراطي، حيث أرغمت على مواكبة تغيرات على مستوى البناء الاقتصادي والسياسي وتجسدت في مجموعة الإصلاحات التي فتحت المجال السياسي، ومكنست من تشكيل الجمعيات التي شملت مختلف أوجه الأنشطة الموجودة في

المجتمع، ودخلت بذلك مرحلة جديدة من العمل الجمعوي المنظم وجدت خلاله بعض القوى الاجتماعية والفكريّة فرصة للمشاركة في الحياة الاجتماعية السياسية.

حيث بُرِزَت اتجاهات عدّة، تهدف إلى التغيير والتجدد، خاصة في الوضع السياسي الذي أدى في مرات عديدة إلى التصادم، وكانت بداية التسعينيات من القرن الماضي محطة فاصلة عجلت إلى ارتياح هذا الفضاء الفكري المنشور والأخذ بفرضية المجتمع المدني وتشغيلها في تحليل الواقع السياسي والاجتماعي<sup>5</sup> ومن مظاهره ميل أغلبية القوى السياسية في الجزائر إلى العمل الاجتماعي ونشر ثقافة سياسية من خلال إنشاء بنية صلبة لما أصبح يعرف في الخطاب السياسي بمنظمات المجتمع المدني التي أضحت رهاناً جديداً على إحداث عملية التغيير الاجتماعي والسياسي.

تحاول هذه الدراسة تسليط الضوء على الأدوار الجديدة لمنظمات المجتمع المدني في الجزائر، وهي بمثابة نافذة تسمح بفتح حوارات ونقاشات جديدة حول الواقع السياسي الراهن والتحديات المستقبلية ويمكننا تناوله من خلال الخطوات الآتية:

## 2. قراءة في التأصيل التاريخي لمفهوم المجتمع المدني:

هناك أكثر من نقطة بداية، لدراسة مفهوم المجتمع المدني، ولا يمكننا إهمال عصر النهضة والتنوير ونحن إزاء هذا المفهوم، إذ يصح اعتبار هذا العصر منطلقاً لدراسة مفهوم المجتمع المدني، حيث اهتم غالب الدارسين بهذه الحقبة وأصبح تقليداً مهيمناً، لكن هناك مسارات بحثية أخرى، وهي بدائل معرفية وتاريخية تعترف بوجود أكثر من بداية للمجتمع المدني في تاريخ الفكر الإنساني وهي متعددة ومختلفة وربما متناقضة.<sup>6</sup> ومن هنا فإن خلق مفهوم المجتمع المدني والمفاهيم المصاحبة له تم دفعه واحدة، فقد كان تطور الأحداث يسير ببطء ولكن ثبات نحو علمنة جملة المفاهيم الكبرى التي تؤسس لعلاقة الأفراد ببعضهم البعض وعلاقتهم بالسلطة السياسية .

و تعد مدرسة العقد الاجتماعي من أول المدارس الفكرية التي ظهرت في نهاية القرن السادس عشر، وتعتبر إسهامات فلاسفتها، وما ترتب عليها من جدال وخلاف من مصادر التراكم النظري والمعرفي الذي أفادت منه، بصورة مختلفة نظرية المجتمع المدني.

و يمكننا أن نلخص أهم إسهامات نظرية التعاقد الاجتماعي في التأسيس لمفهوم المجتمع المدني بالتركيز على ثلاثة حدود أو قيم كبيرة، حاولت بكيفية جذرية وضع آفاق التفكير في مسألة السلطة والسياسة، وفي أنظمة الحكم التي تبنتها الدول الأوروبية هذه القيم هي:

- قيمة الفرد المواطن: وهي قيمة عليا مطلقة، لأن حقوق الفرد في الفلسفة والمنظور التعاقدية حقوق مقدسة، خاصة حق الحياة وحرمة الجسد والملكية وحرية التفكير.
- قيمة المجتمع المتضامن: المتميز بقدرة أفراده على الالتزام بالمقتضيات الأخلاقية والقانونية الضرورية لتأسيس الجماعة المدنية.
- قيمة الدولة ذات السيادة: وهي سيادة لا يتم بلوغها إلا إذا اعترف المجتمع بها، واعتبر السلطة والحقوق الناتجة عنها حقوق مشروعة ومقبولة<sup>7</sup>

أما أطروحة آدم فرجسون تعتبر نقطة تحول في مفهوم المجتمع المدني ،حيث لخص أطروحته الرئيسية في كتابه الصادر سنة 1767 " مقال في تاريخ المجتمع المدني "، وأشار بأن كل المجتمعات البشرية مررت بمسار حضاري طبيعي، يتجلّى ذلك في الانتقال التدريجي من الأشكال الخشنة للحياة الوحشية البربرية إلى مجتمع متحضر متمدن، أهم علامات تحضره انتشار المبادرات التجارية، وتطبيق مبدأ تقسيم العمل، وظهور التكتلات الصناعية الحرفية واليدوية، كما ظهر في نفس السياق كتاب "توماس باين" سنة 1791 حول حقوق الإنسان ، دعا فيه إلى تقليل هيمنة الدولة لصالح المجتمع المدني، الذي يجب أن يدير بنفسه شؤونه الذاتية مدافعاً في نفس الوقت على مبدأ حكومة بسيطة غير مكلفة ولا تقتضي فرض ضرائب كبيرة تصبح سبباً في تغيير ثورات وحروب غير مجدهية.<sup>8</sup>

إن المجهد التنظيري الضخم الذي بذله فلاسفة عصر الأنوار، لن يجد له صدى في التفكير الهيغلي والماركسي، وكان "هيجل" (1770-1831) واحداً من أعظم فلاسفة تأثيراً في جميع العصور، حيث يعتبر أول من تحدث بصراحة عن الفصل بين ما هو سياسي و ما هو مدني . ففي كتابه "فلسفة الحق" (1821) يميز هيجل بين المجتمع المدني وبين الدولة السياسية أو المجتمع السياسي فأدرج المجتمع المدني ما بين مؤسسات الدولة ذات السلطة وما بين التجاري والاقتصادي القائم على أساس الربح ، وهذا كله من أجل أن يسعى المجتمع المدني لرفع المجتمع الكلي إلى التنظيم والتوازن، ولذلك يلح هيجل على مكانة دور الدولة في مراقبة وضبط جموح المجتمع المدني<sup>9</sup>

و الملاحظ أن دعوة هيجل إلى دولة قوية مقابل مجتمع ضعيف، جاء في سياق تأخر ظهور الدولة في ألمانيا، حيث كان منشغلًا بالبحث عن دولة تكون قادرة على تجاوز التأثر التاريخي والهوة الفاصلة بين الدولة الألمانية ومثيلاتها من الدول الأوروبية، التي قد أنجزت ثوراتها الأولى خاصة في فرنسا وإنجلترا ، ولكن هذا

الاعتراض لا يمنع مع ذلك من ملاحظة وتسجيل التصور السلبي ، والنظرية المتعالية التي استقبل بها مفهوم المجتمع المدني في الفلسفة السياسية المهيجلية.

فقد كان المجتمع المدني لدى هيجل يمثل الحيز الاجتماعي والأخلاقي الواقع بين العائلة والدولة، فالمؤسسات المدنية تحتل موقعاً وسطاً بين مؤسسة العائلة من جهة ومؤسسة الدولة من جهة ثانية<sup>10</sup> وهذا يعني أن تشكيل المجتمع المدني يتم بعد بناء الدولة و هو في حاجة مستمرة إلى المراقبة الدائمة من طرف الدولة التي لها دوراً مهماً في تحقيق الوحدة داخل المجتمع في مقابل نفيه أن يكون للمجتمع المدني أي قدرة على تحقيق تماسكه دون أن تكسبه الدولة هذا التماسك .

أما الإسهام الماركسي فالشائع بالنسبة للدراسات والأبحاث التي حاولت تقييم هذا الفكر بخصوص فرضية المجتمع المدني، هو التركيز على ضعف هذا الإسهام وتواضعه، إذا ما استحضرنا الأفق الفكرية والإشكالات الفلسفية والسياسية، التي كانت توجه التفكير الماركسي ففكرة المجتمع المدني في نهاية الأمر فكرة تطورت في حضن الفلسفة السياسية الليبرالية وماركس نفسه فضل استعمال مفاهيم أخرى، أنها أقدر على تحليل المجتمع وفهم آليات ومنطق اشتغاله.

غير أن هذا التوجه لم يمنع مع ذلك مفكرين آخرين تبنوا التحليل الماركسي جملة وتفصيلاً من إعادة الاعتبار لهذا المفهوم ، بل وإعطائه أبعاداً جديدة ودلالات مغايرة<sup>11</sup>

وهذا ما سيقوم به الفيلسوف والمفكر الإيطالي أنطونيو غرامشي، رغم مساهمة الفكر الماركسي في صياغة رؤية فلسفية سياسية متطرفة، فمفهوم المواطن والمجتمع المدني ستظل حاضرة في اهتمامات هذه المنظومة، حيث قام أنطونيو غرامشي (1891-1937) بنقل فضاء مفهوم المجتمع المدني إلى البنية الفوقيّة ويشير إلى البنية الثقافية الإيديولوجية ومؤسساتها، كالنقابات والأحزاب ووسائل الإعلام.

وعكس هيغل وماركس، يعطي غرامشي للنخبة المثقفة دوراً كبيراً في الدفاع عن المجتمع المدني، ويجعله يتموقع بين الدولة والقاعدة الاقتصادية وفضاءاً للتنافس الإيديولوجي، الملاحظ أنه لم يكن اهتمام أنطونيو غرامشي لمفهوم المجتمع المدني غاية في حد ذاته، بل كان يدرج في إطار إشكالية أعم وأشمل، تتعلق بالبحث في كيفية تحقيق الثورة الاشتراكية في دولة غربية رأسمالية هي إيطاليا في النصف الأول من القرن العشرين<sup>12</sup>. أما في السوسيولوجيا المعاصرة لم تتداول مفهوم المجتمع المدني بكيفية واضحة ، إلا في العقود الأخيرة خاصة مع ازدياد اهتمام علماء الاجتماع بمسائل السلطة والأحزاب السياسية، بحيث شكل هذا المفهوم عنصراً أساسياً، في كل الأبحاث التي سعت إلى اكتشاف منطق آليات اشتغال الحقل السياسي.

وتأسисا على أفكار منظري العقد الاجتماعي ومن بعدهم هيجل وماركس، ثم قرامشي بخصوص المجتمع المدني، تذهب إحدى التعريفات المعاصرة إلى أن المجتمع المدني يعتبر فضاء للتفاعل الأيجابي ما بين الدولة من ناحية وال المجال العام بما يضمنه من تنظيمات طوعية من جانب آخر، والسوق بما يشمله من شركات خاصة من جانب ثالث، ويصلح هذا التعريف لكافه المجتمعات التي تحتوي على تنظيمات تقع ما بين الدولة والعائلة .

وبخصوص التجربة العربية لم تكن المجتمعات العربية بمعزل عن هذه التيارات الفكرية وهذا الجدل العالمي الدائر حول الصحوة المفهومية لمعاصرة المجتمع المدني، فإذا كانت الموجة الثالثة من موجات التحول الديمقراطي في العالم قد ترجمتها عودة المجتمع المدني مرة أخرى إلى الحياة السياسية والاجتماعية وحفل الصراع الإيديولوجي على الصعيدين المحلي والعالمي، فإن المجتمعات العربية كانت جزءا لا يتجزأ من هذا الكل العالمي، ومتأثرة أيضا بهذا التيار الذي يدفع إلى خلق ما يسمى بالمجتمع المدني العالمي.

فقد ورد ذكر المفهوم عند كل من الفارابي وابن خلدون، خاصة الأخير الذي تحدث عن ( أهل الدولة ) في مقابل ( أهل العصبية، أي أهل الحكم و السياسة في مقابل أهل الحرف والصنائع والطوائف والفرق، و من ثم فقد وجد تاريخيا في إطار المجتمع العربي ، هو ذلك المجتمع ( الأهلي ) لوصف مظاهر تلك العلاقة بين البشر الذين يتبعون أنماطا من العمل و النشاط الاقتصادي والتبادل السياسي والثقافي والاجتماعي ، وبين الدولة بكونها هيئة حاكمة ومنظمة لعلاقات البشر في المجتمع<sup>13</sup> .

إن هذا التصور في التاريخ العربي يوازي ويقارب إلى حد كبير مفهوم المجتمع المدني في صورته الحديثة ومن حيث دلالة استقلاليته عن الدولة عبر مؤسسات ومنظمات مستقلة أو وسطية، والتي تركز من خلالها النشاط المدني بشكل أساسى في الإنتاج الحرفي والتجارة كل تلك التنظيمات الوسيطة كانت تقوم بوظائف أهلية عديدة بمعزل عن السلطات والهيئات الحاكمة ، كما أنها كانت تعبرها سياسيا عن الهيئة الحاكمة ومؤسساتها ، إضافة إلى ذلك كانت هناك الأوقاف ومؤسسات البر والخير التي تثبت أن المجتمع العربي كان زاخرا بالمؤسسات، التي نسميتها الآن بالجمعيات الأهلية.

### 3. المجتمع المدني... رؤى تجديدية معاصرة:

أخذ المجتمع المدني منحى جديدا من خلال فاعليته ونشاطاته، وأصبح ضرورة سياسية و تنموية وواحدة من العلامات البارزة في قدرته على التكيف و الاستمرارية في هذا السياق بدأ الاهتمام المكثف بدراسة

المجتمع المدني دلالاته، وبعد أن استحوذت الدولة لفترة طويلة على اهتمام الباحثين والمفكرين، بدأ اهتمامهم ينصب على اكتشاف الممارسات الاجتماعية مثل "الحركات الاجتماعية والطلاوية والنسوية ، وأخذت هذه المواضيع مكان الصدارة في الدراسات الاجتماعية والسياسية المعاصرة<sup>14</sup>.

ومع تبلور علاقات الإنتاج الرأسمالية بدأ التمييز بين الدولة والمجتمع المدني ، فطرحت قضية تمركز السلطة السياسية وان الحركة الجماعوية هي النسق الأحق للدفاع ضد مخاطر الاستبداد السياسي و مع دراسات غرامشي عن المجتمع والثقفين بدأ التحول في الاهتمام الفكري من الدراسات حول الانثروبولوجيا واللسانيات وصولا إلى الابستومولوجيا ، التي أعادت الاعتبار المعرفي بمواجهة الايدولوجيا، وصولا إلى التركيز على الرأسمال الرمزي وإعادة الاهتمام بالفاعلين الاجتماعيين، هذه التطورات وما رافقها من اهتمام واسع بحقوق الإنسان وحرياته ، قد جعل من الديمقراطية احد مركبات الفكر الاجتماعي المعاصر الذي أعاد إلى الواجهة اكتشاف المزايا الجديدة للمجتمع المدني من خلال دلالاته وراهنـه الفكري والسياسي<sup>15</sup> .

#### 4.مفهوم المجتمع المدني:

إن الاستقصاء التاريخي والنظري لمفهوم المجتمع المدني في الثقافة الغربية والفكر العربي والصياغات التي حاولت مختلف المدارس إعطاءها للتعبير عن المجتمع المدني كلها ساهمت بمؤشرات هامة، وعناصر متقاربة للتعريف به و رصد تطوراته عبر مراحل مختلفة من التاريخ حتى تبلور بالصيغة الحالية<sup>16</sup> .

أما من الناحية العلمية توجد صعوبة في إيجاد تعريف جامع متفق عليه بين الباحثين وال محللين حول تعريف المجتمع المدني، رغم ذلك بالإمكان ومع مجموعة من التعريفات الإجرائية والتي تتضمن جملة من المؤشرات التي تحظى بالاتفاق بين الباحثين ، ويعرف المجتمع المدني بأنه:

- جملة المؤسسات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي تعمل في ميادينها المختلفة في استقلال نسبي عن سلطة الدولة وعن أرباح شركات القطاع الخاص ، أي هو عبارة عن مؤسسات مدنية لا تمارس ولا تستهدف أرباحا اقتصادية<sup>17</sup> .

- مجموع المنظمات والجمعيات والروابط الشعبية التي ينظم الناس إليها باختيارهم، وينشطون من خلالها، لتحقيق أغراض اقتصادية وسياسية وثقافية وفتوية وعامة، ويفعلون ذلك مستقلين عن الدولة وربما في مقابلها<sup>18</sup> .

- ويعرف المجتمع المدني بوصفه ذلك المجتمع الذي تنتظم فيه العلاقات بين الأفراد على أساس الديمقراطية و يمارس فيه الحكم ،على أساس أغلبية سياسية و تحترم فيه حقوق المواطن السياسية و الاجتماعية والاقتصادية

و الثقافية في حدها الأدنى ،على الأقل أنه المجتمع المدني الذي تقوم فيه "دولة المؤسسات" بالمعنى الحديث للمؤسسة ، البرلمان و القضاء المستقل و الأحزاب و النقابات و الجمعيات<sup>19</sup> .

ونستخلص مما سبق المجتمع المدني هو مجموعة التنظيمات التطوعية الحرة التي تملأ المجال العام بين الأسرة والدولة لتحقيق مصالح أفرادها ملتزمة في ذلك بقيم ومعايير الاحترام والتراضي والتسامح والإدارة السلمية للتنوع والخلاف. للمجتمع المدني نتاجات أهمها: الثقة الثقافة، والمرونة. ويعتبر تبني هذه القيم وإتباع السلوك الذي يتواافق معها هو إضافة لرأس المال الاجتماعي، وهو ما يوفر في النهاية الفعالية للمجتمع المدني<sup>20</sup>.

بمذا يدخل ضمن المجتمع المدني طبقاً للتعرifات السابقة أي كيان مجتمعي منظم يقوم على العضوية المنتظمة تبعاً للغرض العام أو المهنة أو العمل التطوعي، ولا تستند العضوية فيه على عوامل وراثية أو روابط عائلية، على هذا الأساس يكون أهم مكونات المجتمع المدني النقابات المهنية والعمالية، الحركات الاجتماعية والمنظمات غيرها الحكومية التي تعمل في حقل التنمية وحقوق الإنسان وحماية البيئة ووسائل الإعلام ومراكز البحث والدراسات<sup>21</sup>.

## 5. أهم أجيال المجتمع المدني:

بما أن المجتمع المدني هو كيان اجتماعي اقتصادي سياسي ثقافي قائم على العقلانية والرشاد ويكون من مؤسسات تتميز بالاستقلالية المالية والإدارية والتنظيمية وتتمثل كافة شرائح المجتمع المختلفة، وتسمى إلى جانب السلطة السياسية في إدارة شؤون المجتمع وفق معايير الكفاءة وسيادة القانون، ويمكن حصر منظمات المجتمع المدني في عدة أجيال يتصف كل منها بصفات تميزه عن الجيل الآخر<sup>22</sup>.

الجيل الأول: اهتم هذا الجيل من منظمات المجتمع المدني بالأعمال الخيرية باتجاه تخفيف آثار الفقر وتقديم خدمات الإغاثة كالغذاء والملجأ والعناية الصحية للمستفيدين مباشرة في أنحاء العالم فكانت ترصدها، ثم تقوم بتأمينها فوراً.

الجيل الثاني: تطور بعد الجيل الأول وعرف المجتمع المدني في هذه المرحلة باسم المنظمات الرعائية والخدemية واتجه نحو توفير مختلف أشكال الرعاية الاجتماعية والخدمات للسكان، خاصة في سد بعض الثغرات في أداء سياسات الدولة في مجال التعليم والصحة.

الجيل الثالث: ظهر هذا الجيل في العقود الثلاثة الأخيرة من القرن العشرين لأجل تمكين المواطن واحتواه في العمليات التنموية، و انتقلت إلى ادوار أكثر إيجابية حيث بدا سيعيها في التأثير على السياسات وبعض المؤسسات على الصعيدن الداخلي والخارجي.

الجيل الرابع: يعد احدث أجيال منظمات المجتمع المدني ، وقد اتفق الباحثون والنشطاء على تسميته بجيل المنظمات الحقوقية والدفاعية ، كانت بدايته في عقد الثمانينيات من القرن الماضي ،تطور بشكل كبير من حيث الحجم والنشاط وارتبط أكثر بمفهوم الحقوق السياسية والمدنية ثم امتد إلى الحقوق الاقتصادية والثقافية والاجتماعية.

## 6. المجتمع المدني والعمل التطوعي...الانتشار ورهانات التكيف:

يعد العمل التطوعي ذلك الجهد أو الوقت أو المال الذي يبذله الإنسان في خدمة مجتمعه دون أن يفرض عليه، ودون انتظار عائد مادي في المقابل. فالتطوع ظاهرة إنسانية إيجابية منتشرة في أغلب المجتمعات الإنسانية. فهناك منظمات تطوعية تقوم بالعديد من الأنشطة والمهام في سبيل خدمة القضايا الإنسانية والاجتماعية.

إن الدراسات الحديثة أثبتت أن تطوير المجتمعات لا يتم عن طريق السياسات الحكومية وحدها وإنما أيضاً عن طريق التكامل في الأدوار بين الأجهزة الحكومية والتنظيمات غير الحكومية التي تستطيع بفضل قدراتها التعبوية والتطوعية على استقطاب الأفراد وإشراكهم في حل بعض المشكلات الاجتماعية والثقافية والاقتصادية<sup>23</sup>.

وبعد المجتمع الجزائري من أكثر المجتمعات العربية التي تسود فيها قيم التضامن بين أفراده ، حيث عرفت الجزائر تغيرا اجتماعيا وسياسيا ملحوظا ، بخلي ذلك في ظاهرة الانتشار الواسع للحركات الجمعوية والمنظمات و كذلك النقابات المهنية، وكانت لها تداعيات كبيرة وتأثيرا مباشرا في التحولات السياسية والاجتماعية وحتى الاقتصادية، خاصة التغيرات التي كان لها الأثر الكبير في ملامح بناء الدولة والمجتمع معا. فالانفتاح السياسي الذي عرفه الجزائر من خلال "التعديدية السياسية" حمل معه انتشارا واسعا لهذه الحركات والمنظمات بمشاركة مختلفة وتوزعت اهتماماتها عبر مستويات عدة وشهدت الجزائر عبر تاريخها أشكالا متعددة من العمل التطوعي لعبت دورا فاعلا في تلبية احتياجاته، وقد مثل ذلك استثمارا للرصيد القيمي للمجتمع، جعلت من العمل التطوعي القيمة التي وحدت أفراده في الكثير من الأزمات التي عاشتها<sup>24</sup>.

وقد شكل ظهور منظمات المجتمع المدني في الجزائر وتزايد عددها، وتنوع مجالات نشاطاتها، تعبيراً عن إرادة أفراد المجتمع للمشاركة في الأنشطة الاجتماعية المختلفة، وبالتالي تحسيداً لقيمة العمل التطوعي و تعزيزاً لقيم التضامن في مساعدة المحتاجين<sup>25</sup>.

وفي ظل الصراع الذي ساد المجتمع السياسي وعرفته الجزائر، تبنت اغلب منظمات المجتمع المدني الفاعلة خطاباً سياسياً وتوزعت على الخريطة الحزبية، ومنها من التحقت بالسلطة، التي استطاعت تفعيل أغليبية الجمعيات الثقافية والنسوية ومنظمات حقوق الإنسان والم هيئات المهنية في الحياة السياسية بغزارة سياسية كبيرة تغذيها خلفيات فكرية وأيديولوجية معنية.

وإذا كان أفراد المجتمع معرضون دائماً للتأثير بالعملية السياسية، فإن البعض الآخر يتأثر بدرجة أكبر من غيرهم ويساهم في تزويد صناديق الاقتراع بأصوات أكثر مما تزودها به العامة من الناس، وفي حالة الجزائر ييدو المجتمع المدني ملحقاً سياسياً، فأغلب الهيئات والمنظمات والجمعيات تتبعها لفائدة أحزاب أو نخبة سياسية معنية وعادة ما يشغل القائمون على شؤون المنظمات المدنية موقع متقدمة في الأحزاب السياسية أو في السلطة<sup>26</sup>.

ويقى المجتمع المدني في الجزائر الواقع الحقيقي من خلال منظماته التي كانت، ظلاً للحزب الواحد وأمدته بالمناضلين، واليوم نشهد وضعاً مماثلاً ييدو فيه المجتمع المدني مجرد قاعدة خليفة للمجتمع السياسي، إلا أن الظروف العامة للبلاد أصبحت تتحكم في حركة المجتمع المدني التي أصبحت ذات طابع اجتماعي بعد أن كانت نخبوية ثقافية ودينية في بداية الحياة الديمقراطية، أما الحركات والمنظمات التي أنشأت فكان انتشارها الجغرافي محدوداً وذلك لأسباب مادية بحتة، مما يدل على أنها تأثرت أيضاً بالواقع السياسي أكثر مما أثرت فيه، ففي المرحلة الأولى أصبح دور المجتمع المدني من خلال هيئاته ومنظماته القناة الفاعلة لتسهيل العمل الاجتماعي والتوفيهي خارج دواليب السلطة، لأنها كان تحت السيطرة المادية والمعنوية.

و فيما يخص المراحل اللاحقة، حالياً تعرضت كل الجمعيات والهيئات والمنظمات المهنية لعملية إعادة هيكلية حقيقة لتكييفها مع مستجدات الراهن السياسي، و أصبح المجتمع المدني في النهاية مجرد ظاهرة بسيطة الشكل معقدة المضمون، فهو إذن لا يملك حدود فاصلة مع الأحزاب و النخب السياسية وحتى الوزارات وبعض الهيئات الرسمية، وييدو أحياناً مجرد ملحق لآلية كبيرة، تعمل على مراقبته و توجيهه عن بعد من طرف المعارضة السياسية أو حتى النظام نفسه<sup>27</sup>.

## **7. التحديات السياسية للمجتمع المدني في الجزائر :**

لعل من ابرز التحديات التي تواجه المجتمع المدني في الجزائر وملامح تطهير المستقبلي بدا من الانتخابات الرئاسية أو التعديلات الدستورية حتى ملامح العملية السياسية كلها ، تزداد أهميته في الجزائر بنضج منظماته وما يقوم به من دور في تنظيم وتفعيل مشاركة أفراد المجتمع في تقرير مصائرهم ومواجهة كل السياسات التي تؤثر في معيشتهم ، وكذلك نتيجة دوره في نشر ثقافة سياسية ومجتمعية، وتأكيده على إرادة المواطنين في الفعل التاريخي ، والمساهمة بفعالية في تحقيق التحولات الكبرى التي تعرفها الجزائر حتى لا ترك حكرا على مؤسسات الدولة، مما دفع بظهور قناعات جديدة تدعوا إلى ضرورة دفع المجتمع المدني في الجزائر إلى تحديات جديدة وفاعلية أكثر ، و بتوفير عدة مميزات تسمح له بلعب دور مؤثر في الحياة السياسية ومن أهمها .

### **7.1. بناء الثقافة الديمقراطية ونشر قيم المواطنة:**

يعتبر المجتمع المدني الإطار الأمثل لتنشئة المواطنين علي القيم الديمقراطية في حياتهم اليومية وذلك بنشر التربية على المواطنة ،من خلال قيم الحرية والمسؤولية ،وكذا تدريسيهم عملياً على الممارسة الديمقراطية وإكسابهم خبرة هذه الممارسة من خلال نشاط هذه المنظمات ، خاصة وأنها تضم في عضويتها ألف المواطنين الذين اجتذبتهن إلي عضويتها ، لما تقوم به من دور في الدفاع عن مصالحهم، أو تقديم خدمات لهم<sup>28</sup>.

ويلعب المجتمع المدني دورا هاما في التنشئة والتدريب على العملية الديمقراطية، من خلال العلاقات الداخلية لكل منظماته، والتي تنظمها لائحة داخلية أو نظام أساس يحدد حقوق وواجبات الأعضاء وأسس إدارتها، وهي جيعا أمور ضرورية لأي ممارسة ديمقراطية و كلما أصبح المجتمع المدني أكثر ديمقراطية في حياته الداخلية ،فإنه يكون أقدر على المساهمة في التطور الديمقراطي للمجتمع كله و بالتالي يكون أكثر قدرة على إكساب أفراد المجتمع للثقافة الديمقراطية<sup>29</sup>.

### **7.2. ضمان الحقوق السياسية والمدنية للمواطن:**

و تتمثل الحاجات في الحماية والدفاع عن حقوق الإنسان، ومنها حرية التعبير والتجمع والتنظيم وتأسيس الجمعيات أو الانضمام إليها بدون تمييز ، والحق في معاملة متساوية أمام القانون وحرية التصويت والمشاركة في الانتخابات والمحوار والنقاش العام حول القضايا المختلفة.

و هذه الميزة تعكس قدرة المجتمع المدني على الإسهام في عملية بناء المجتمع أو إعادة بنائه من جديد، من خلال غرسه لمجموعة من القيم والمبادئ في نفوس الأفراد، وذلك بامتلاص حالة الاحتقان الاجتماعي والسياسي بالاعتماد على النهج السلمي في أدائه، وضبط سلوك الأفراد والجماعات تجاه بعضهم البعض.

### 7. تحسيد الثقافة السياسية وإدارة العملية الانتخابية:

أما نشاط منظمات المجتمع المدني في الجزائر فتركت نشاطها السياسي على الممارسة وتحسين ثقافة سياسية قائمة على قيم حقوق الإنسان وحقوق المواطنة وتفعيل القانون ، بينما بعد الاستقرار السياسي الذي أفسح المجال أمام ظهور العديد من منظمات المجتمع المدني الناشطة في المجالات الحقوقية ، أما فيما يخص دورها في العملية الانتخابية ، فقد عرفتتطورا ملموسا خاصة عند إجراء سلسلة من الاستحقاقات الانتخابية ، حيث لعبت أغلبية منظمات المجتمع المدني في الجزائر دورا مهما في عملية التوعية بالحقوق والرقابة على سير العمليات الانتخابية ، والقيام بنشاطات متنوعة في الاستحقاقات الأخيرة الخاصة بالتعديلات الدستورية والانتخابات الرئاسية وفيما يخص الرقابة على الانتخابات ، فإن منظمات المجتمع المدني بدأت تضطلع بدور يتطور بفعل الممارسة المستمرة والتقاليد المكتسبة في كل الاستحقاقات وأصبحت ترصد كل الخروقات والتجاوزات من أول مرحلة لإجراء أي استحقاق انتخابي إلى آخر عملية والمتمثلة في فرز الأصوات وإعلان النتائج .

### 7. صناعة وإنتاج القيادات الجديدة وال منتخب المؤهلة:

حيث تعتبر منظمات المجتمع المدني مخزنا للقيادات الجديدة ومصدرا متجددا لإمداد المجتمع بها، فهي تجذب المواطنين إلى عضويتها وتمكنهم من اكتشاف قدراتهم من خلال النشاط الجماعي بتوزيع الأدوار، وتنظيم العمل، وتدبير الاختلاف، والتوفيق بين الآراء، وهذا كله يساعد على امتلاك فن القيادة، وبذلك يصبح المجتمع المدني منجما للمنتخب المؤهلة والقيادات المدرية من خلال المسؤوليات التي توكلها لهم وتقدم لهم الخبرة الضرورية، لممارسة هذه المسئولية<sup>30</sup>.

### 8. خاتمة:

لعل المتغيرات الكبيرة التي عرفتها الجزائر ومع تغير المجتمع وبعض أبنيته في علاقاته الاجتماعية الاقتصادية، السياسية والثقافية أصبح للمجتمع المدني أدوارا واسعة في تطوير المجتمع، بدء بهاته الأساسية في العمل التضامني والتطوعي ومساهمته في نشر القيم المجتمعية السليمة، إضافة إلى صياغة وعي سياسي سليم وصناعة معرفة حقيقة بأدواره الجديدة، وبفضل هذه المنظمات المجتمعية بدأت هيكلة المجتمع وتنظيمه، حتى أصبح بعض أفراده قيادات برلمانية، وحتى وزراء في الحكومات المتعاقبة التي عرفتها الجزائر.

حيث أن المجتمع المدني في الجزائر بات يتمتع برواج كبير في الخطاب السياسي، والاهتمام بدراسته يرجع إلى كونه يمر بمرحلة شديدة التميز بفضل ارتقاء مستوى الوعي الذي مكنته من اكتساب دوراً متعاظماً، وتحليل دوره في العملية السياسية وتقييم مدى فاعليته مرهون بطبيعة علاقته بالدولة.

ويتأتي ذلك من خلال توفير شراكة هادفة بين النسق السياسي ممثلاً في مؤسسات الدولة والمجتمع المدني الذي يؤمن الحقوق الالزمة للأفراد والجماعات والذي يعد عاملاً آخر من عوامل التدريب المدني والتنشئة ويساهم أكثر في نشر قيم الديمقراطية والمواطنة الوعية المسؤولة وبصياغة الأفكار السياسية السلمية التي يحتاج إليها المجتمع.

ولفهم دور المجتمع المدني في العملية السياسية وتجاوز العرقلة التي تحول دون ذلك، يجب تكثيف العمل المجتمعي، بإشراك كل شرائح المجتمع في تسخير الشؤون العامة، وإقرار سياسيات عامة فعالة عن طريق المشاركة السياسية كأسلوب حياة أَنْجَع.

## **9. الهوامش:**

<sup>1</sup> محمد، زين العابدين، (2011)، مؤسسات المجتمع المدني الواقع والطموح ، دار عالم الثقافة للنشر والتوزيع، الأردن، ص 22.

<sup>2</sup> الغيلاني، محمد، (2004)، المجتمع المدني حججه مفارقاته ومصائره ، دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع ، بيروت ، ص 08.

<sup>3</sup> عمر عادل، (2019) ، دور المجتمع المدني سياسيا، (<http://mogadishucenter.com>) (07/04/2019)

<sup>4</sup> صالح سليمان، أسماء ، (2013 ) ، المنظمات غير الحكومية في ليبيا بين النظرية والتطبيق 1990 – 1998 ، رسالة ماجستير ، قسم العلوم السياسية - كلية الاقتصاد ، جامعة بنغازي ، ليبيا ، ص 118.

<sup>5</sup> الطيب، بلوصيف، (2013) ، المجتمع المدني و الدولة دراسة سوسيو - سياسية " الجزائر" ، أطروحة دكتوراه ، قسم علم الاجتماع ، كلية العلوم الإنسانية و الاجتماعية و العلوم الإسلامية ، جامعة الحاج خضر باتنة ، الجزائر،ص 03 .

<sup>6</sup> .الغيلاني، محمد ، محمد، (2004) ، المجتمع المدني حججه مفارقاته ومصائره ، دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع ، بيروت ، ص 10.

<sup>7</sup> برنوخي عمر ،(2001)، مفهوم المجتمع المدني بين الفلسفة الغربية والسوسيولوجية المعاصرة، محاولة في التركيب، فكر ونقد، عدد 37، ص 22.

<sup>8</sup> مليكة، بوجيت ،(1997) ، ظاهرة المجتمع المدني في الجزائر: دراسة في الخلفيات ، التفاعلات، الأبعاد، رسالة ماجستير ، قسم العلوم السياسية ، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية،جامعة الجزائر ، الجزائر،ص 24.

- <sup>9</sup> ديلو، سينفن ، (2003) ، التفكير السياسي والنظرية السياسية والمجتمع المدني ، ترجمة ربيع وهبة، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة ، ص 379.
- <sup>10</sup> بروخي عمر ،(2001)، مفهوم المجتمع المدني بين الفلسفة الغربية والسوسيولوجية المعاصرة، محاولة في التركيب، فكر ونقد، عدد 37، ص 22.
- <sup>11</sup> بروخي عمر ،،(2001)، مفهوم المجتمع المدني بين الفلسفة الغربية والسوسيولوجية المعاصرة، محاولة في التركيب، فكر ونقد، عدد 37، ص 25.
- <sup>12</sup> عبد الله الحوزي،(2002) ، المواطنة والمجتمع المدني ، مدارات فلسفية، العدد 07، ص 152.
- <sup>13</sup> هانجتون، صامويل ، (1993) هانجتون صامويل ،الموجة الثالثة للتحول الديمقراطي في أواخر القرن العشرين ، ترجمة عبد الوهاب علوب،دار سعاد الصباح للنشر والتوزيع ،الكويت،ص 09.
- <sup>14</sup> الصلاحي فؤاد عبد الجليل ،(2007) المنظور السوسيولوجي في تحديد مفهوم المجتمع المدني ،مجلة الفكر العربي المعاصر، العدد 140-141 ، بيروت ،ص 47.
- <sup>15</sup> مرزيق، هشام يعقوب ،(2008) ،المدخل إلى علم الاجتماع ،دار الراية للنشر والتوزيع ،الأردن ،ص 101.
- <sup>16</sup> مليكة ،،(1997) ، ظاهرة المجتمع المدني في الجزائر: دراسة في الخلفيات ، التفاعلات، الأبعاد، رسالة ماجستير ، قسم العلوم السياسية ، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية،جامعة الجزائر ، الجزائر ،ص 47.
- <sup>17</sup> مرزيق، هشام يعقوب ،(2008) ،المدخل إلى علم الاجتماع ،دار الراية للنشر والتوزيع ،الأردن ،ص 118.
- <sup>18</sup> حجازي عزت ، (1999) ،المجتمع المدني: بحثية مصر ،المجلة الاجتماعية القومية ،المجلد 32، العدد 03، مصر،ص 54.
- <sup>19</sup> عابد الجابري محمد ،(1993) ، اشكالية الديمقراطية و المجتمع المدني في الوطن العربي " المستقبل العربي ، العدد 167، ص 5.
- <sup>20</sup> مرزيق، هشام يعقوب ،،(2008) ،المدخل إلى علم الاجتماع ،دار الراية للنشر والتوزيع ،الأردن ،ص 119.
- <sup>21</sup> محمد ،زين العابدين،(2011) ، مؤسسات المجتمع المدني الواقع والطموح ،دار عالم الثقافة للنشر والتوزيع ،الأردن ، ص 30.
- <sup>22</sup> فتحية ، اوهايبة ،(2012) ،الاتصال الجماعي : إشكاليات نظرية ،مؤسسة كنوز الحكمة للنشر والتوزيع ،الجزائر ،ص 03.
- <sup>23</sup> علي الطالب مبارك حفيظة طالبى ،(2018) ، العمل التطوعي و دوره في تنمية ثقافة المواطنة لدى الشباب الجزائري :الجمعيات الخيرية أمثلجا مجلة السراج في التربية وقضايا المجتمع ،العدد 07 ،ص 200.
- <sup>24</sup> بلقزيز، عبد الإله (2001) ، في الديمocracy والمجتمع المدني: مرأى الواقع، مذايحة الأسطورة، إفريقيا الشرق ، الدار البيضاء ،ص 07.

- <sup>25</sup> نزيهة ، خليل ،(2016 ) ،معوقات العمل التطوعي في المجتمع المدني :دراسة ميدانية للجمعيات الخيرية بمدينة بسكرة ،أطروحة دكتوراه ،قسم علم الاجتماع ،كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية ،جامعة بسكرة ص 143.
- <sup>26</sup> إبراهيم، سعد الدين، (1992)،المجتمع المدني في الوطن العربي، مركز ابن خلدون للدراسات ،القاهرة ،ص 49.
- <sup>27</sup> عنكوش محمد ،،(1998)،الحركات الجمعوية :حركية تبحث عن مجتمع ، رسالة الأطلس.العدد 199،ص 04.
- <sup>28</sup> العلمي ، عبد القادر ، (2005)،في الثقافة السياسية الجديدة، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء ،ص 176.
- <sup>29</sup> سلامة حسن ،(2011) ، المجتمع المدني وبناء ثقافة الديمقراطيـة <http://digital.ahram.org.eg/articles.aspx?Serial=749758&eid=274>(07/10/2011)
- <sup>30</sup> العلمي ، عبد القادر ، (2005)،في الثقافة السياسية الجديدة، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء (2005)،في الثقافة السياسية الجديدة، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء ص 176 .